

متابعة

تسديد رسوم السير
من دون معاينة ميكانيكية!

يشمل القرار حالي تسجيد المركبات المستعملة واستبدال اللوحات فقط (مروان بو حيدر)

وسلامة المركبة والسلامة المرورية، ويصبح سابقة يبني عليها في ما بعد، لذا كانت التوصية بإعداد اقتراح قانون لإلغاء الغرامات على المواطنين التي تمركز تلقائياً (10% من قيمة رسم السير السنوي عن كل شهر تأخير)، فور انتهاء الاعتصام.

لكن هذا القانون سيشمل فقط المتخلفين عن دفع الرسوم خلال فترة الأمانة، فماداً عن المستفيدين من قانون خفض الغرامات على متأخرات رسوم السير والميكانيك عن السنوات السابقة الصادر في الجريدة الرسمية في 3 تشرين الثاني الماضي، والذي تنتهي مفاعيله في 27 شباط 2017، في ما لو انقضت المهلة ولم يتمكنوا من الاستفادة قبل هذا التاريخ؟

رئيس لجنة الأشغال النيابية النائب محمد قباني يؤكد لـ «الأخبار» أنه لا يمكن تمديد مفاعل قانون الإعفاء وهؤلاء سيدفعون الغرامات المترتبة عليهم حتماً في ما لو صح الافتراض، أما ما نعمل عليه حالياً فهو قانون لإعفاء المواطنين من الغرامات في فترة الأمانة فقط، وهذا القانون لا يمكن أن نتقدم به اليوم، قبل معرفة الفترة الزمنية التي سيستغرقها الإضراب، فالقانون لا يكون مفتوحاً زمنياً.

هل يمكن لوزير أن يستند إلى توصية لجنة نيابية؟ يقول قباني إنه «لا مانع في الأمر إذا كان هناك ظرف استثنائي، وإذا اقتضت الضرورة ومصصلحة المواطنين ذلك»، نافية أن «يتعارض ذلك مع مبدأ فصل السلطات، لأن اللجنة النيابية أصدرت التوصية ولم ترسلها إلى الوزير، إذ لا يحق لها أن ترفع التوصية إلا إلى المجلس النيابي، لكن ما حصل أن الوزير المعني أخذ بالتوصية من باب التعاون بين السلطات أو تكاملها لا أكثر ولا أقل».

تنفيذ اعتصام اتحادات ونقابات النقل البري أمام مراكز المعاينة الميكانيكية في 17 تشرين الأول، حيث توقفت كل أنواع المعاملات المتعلقة برسوم الميكانيك، ما عدا السيارات الجديدة (عمرها أقل من 3 سنوات ولا تحتاج إلى معاينة مسبقة).

يقول عبد الغفور أن «الإدارة نقلت إلى أعضاء اللجنة صرخة نقابة أصحاب معارض السيارات المستعملة، التي

قباني: لم نرفع توصية
إلى الوزير وما حصل كان
تعاوناً بين السلطات

راجعتها مراراً بشأن انخفاض المبيع لديها بصورة كبيرة بسبب الاعتصام النقابي، وهو ما جعل اللجنة تصدر توصية بالسماح بتسجيل السيارات المباعية من صالونات السيارات (المعارض) أو من فرد إلى فرد وانتقال الملكية من دون المرور على المعاينة حتى إشعار آخر. وهناك توصية ثانية مشابهة بموضوع لوحات السيارات التي يفترض أن تسجل عليها الأرقام قبل انقضاء مهلة شهرين».

أما بالنسبة إلى رسوم السير التي تستحق على السيارات والمركبات الآلية خلال فترة الاعتصام، فبيلفت عبد الغفور إلى أن عدداً من النواب اعترضوا في الجلسة على طرح دفع الرسوم استثنائياً من دون معاينة ميكانيكية، لكون الأمر يضرب مبدأ المعاينة نفسها

على طريقة إصدار افادات النجاح في الشهادة الرسمية في ظل إضراب هيئة التنسيق النقابية. أصدر وزير الداخلية نهاد المشنوق قراراً طلب فيه استيفاء رسوم الميكانيك من دون المعاينة الميكانيكية من السيارات المستعملة المباعية واللوحات المستبدلة. أما من استحدثت معاينة أليانهم أخيراً وترتب عليهم غرامات التأخير فعليهم انتظار قانون الاعفاء من الغرامات بعد انتهاء اعتصام اتحادات نقابات النقل البري

فانت الحاج

أمس، تبلمت مصلحة تسجيل السيارات والليات في هيئة إدارة السير قراراً من وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق حمل الرقم 2523 يطلب فيه استيفاء رسوم السير السنوية (الميكانيك) استثنائياً ولمدة 3 أشهر، من دون إجراء المعاينة الميكانيكية، وذلك في حالي تسجيل المركبات المستعملة بكل أنواعها المباعية من صالونات السيارات (المعارض) أو من فرد إلى فرد من جهة، واستبدال اللوحات من جهة ثانية. هذا القرار طرح تساؤلات عن قانونيته، إذ إن المعاينة الميكانيكية إلزامية وتعد شرطاً قائماً لتسديد الرسوم على السيارات، علماً أن هناك خلافاً حول هذه النقطة، إذ إن قرار المشنوق ينحصر بحالات تسجيل السيارات ولا يشمل تسديد الرسوم من قبل مالكي السيارات.

يشرح رئيس المصلحة أيمن عبد الغفور لـ «الأخبار» ظروف القرار. يقول إنه تابع من التوصيات والمناقشات التي دارت خلال الجلسة الأخيرة للجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه النيابية في 15 الجاري. ويشير إلى أن هيئة إدارة السير وضعت للجنة النيابية في تفاصيل الأزمة التي بدأت مع بدء

ما في وسعنا لاستمالتهم. الولايات المتحدة نفسها، التي تعيش اليوم بعد انتخاب دونالد ترامب رئيساً لحظات دراماتيكية في ما يخص علاقتها بالمهاجرين، لمست فعلياً تأثير تعقيد معاملات تأشيرات المهارات على تدفق الطلاب. فمنذ أن تم خفض أعداد تأشيرات الدخول المخصصة لأصحاب المهارات - حيث كُبح عند 85 ألفاً سنوياً منذ عام 2004، 20 ألفاً منها لحاملي الشهادات العليا - تراجع تدفق الطلاب الأجانب إلى الجامعات الأميركية، وكذلك سُجل اختلاف في المستوى التعليمي الذي يتمتعون به، ما يوضح الترابط المباشر بين الرغبة في تعزيز المكتسبات الأكاديمية ومن بعدها مباشرة الاستقرار في البلد المنشود بصفة إقامة دائمة.

الهجرة بالعكس

ولكن حتى عندما تكون أسواق العمل في البلدان الصناعية ملائمة لأصحاب المهارات المهاجرين، يوضح تقرير البنك الدولي أن الهجرة يمكن أن تنعكس وتصبح عودة إلى الوطن الأصلي. وبالفعل يتوصل إلى أن ما بين 20% و50% من المهاجرين يغادرون خلال فترة خمسة أعوام على وصولهم... مع الملاحظة من خلال بعض المعطيات أن احتمال عودة المهاجرين من أصحاب المهارات هو أكبر من ذلك المسجل لدى أصحاب المهارات الأدنى.

أن يعود المهاجرون أو أن يستقروا في بلادهم الجديدة هي خيارات تختلف باختلاف قدرة المجتمعات على الدمج وقدرة البلدان الأصلية على جذب أبنائها للعودة، غير أن شيئاً واحداً مؤكداً هو أن «هجرة المهارات واندماج أسواق العمل العالمية للمهن التي تتطلب مهارات عالية ستستمر بالنمو» يقول البنك الدولي. قد تقرب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسافات، غير أنه لم تثبت حتى الآن قدرتها للعب دور البديل عن حزم الأمتعة وإعداد الشنط للرحيل.

المرأة العربية
في الهوة

تُظهر البيانات الدولية أن حركة المرأة صاحبة المهارات والمهوية تلعب دوراً أساسياً في آليات الإنتاج العالمي. وكما يوضح تقرير البنك الدولي، فإن عدد النساء المهاجرات اللاتي يتمتعن بمهارات عملية تخطى عدد الذكور في بلدان مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية. رغم ذلك، تبقى المرأة في العالم العربي مغمورة في تحقيق تطلعاتها العملية. هذا ما تظهره بيانات لمنظمة العمل الدولية (2015)، وتحديداً مؤشر الهوة الجنسانية في أوساط الشباب، الذي يقيس، بالنقاط المئوية، الفرق بين معدلات التشغيل في صفوف الذكور والإناث. فبينما ينخفض هذا المؤشر إلى نقطة واحدة على المستوى العالمي، ويصبح سلبياً في بلدان شرق آسيا (أي إن التشغيل في أوساط الإناث أكبر منه في أوساط الذكور) يتصخم الفرق إلى 27,6 نقطة مئوية في البلدان العربية، وهو المعدل الأعلى بين مناطق العالم على الإطلاق. الأثني، هو أن هذه الهوة التي تُظهر حجم القمع والتنميط الذي تتعرض له المرأة، تزايدت على نحو مقلق منذ عام 1991، حين كانت 22,5 نقطة مئوية. لذا، فإن استمرار ركود البلدان العربية على المستوى الجندي، فإن «هجرة الأدمغة» ستصبح أكثر فأكثر اهتماماً نسائياً عربياً.

كندا مثلاً تعمد حالياً إلى تعديل قانون الهجرة بناءً على مسودة قدمتها الحكومة الليبرالية تهدف منها عكس مفاعل التعديلات التي كانت قد مزرتها الحكومة المحافظة السابقة عُدت «معاينة للمهاجرين» وتصنف المواطنين «تنديين درجة أولى وثانية» من خلال تصعيب الحصول على الجنسية عبر زيادة شروط الإقامة، وفي المقابل تسهيل عملية انتزاعها. واللافت أن من بين البنود الجديدة المطروحة تيسير حصول الطلاب الأجانب على الجنسية، من خلال احتساب نصف وقت إقامتهم كطلاب (وبحد أقصى لا يتجاوز 365 يوماً) باتجاه حصولهم على الإقامة الدائمة. وبعدها الجنسية، التي تتطلب بحسب القانون الجديد المنتظر. المكوث بصفة مقيم دائم لفترة 1095 يوماً خلال فترة خمس سنوات.

وفي معرض الإعلان عن مسودة قانون الهجرة الجديد، تعهد وزير الهجرة الكندي، جون ماكالم، بتسهيل الهجرة للطلاب الأجانب، وقال: «إن الطلاب الأجانب هم المصدر الأفضل للمهاجرين، من حيث مستواهم التعليمي، وإتقانهم اللغة الإنكليزية أو الفرنسية، ومعرفتهم النسبية بشؤون البلاد، مشدداً على أنه «يجب أن نعمل كل

الإضراب
أوحيرو

مناقصة محصورة
لتحديث، تطوير وتوسعة الاتصالات السلكية
واللاسلكية عبر تقنية ال IMS وال LTE-A

تدعو هيئة أوحيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لتحديث، تطوير وتوسعة الاتصالات السلكية واللاسلكية عبر تقنية ال IMS وال LTE-A.

يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز أوحيرو الرئيسي الكائن في بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية، الطابق الأول - الغرفة ١٨ اعتباراً من نهار الخميس الموافق فيه ٢٠١٦/١١/٢٤ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الثلاثاء الموافق فيه ٢٠١٦/١٢/٢٧. تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة تماماً من نهار الأربعاء الموافق فيه ٢٠١٦/١٢/٢٨.

Lebanese Republic
Ministry of Public Health

National Competitive Bidding for
Emergency Primary Healthcare Restoration Project
EPHRP- Ref.: P152646

MOPH intends to award a contract with the above title with financial assistance from the World Bank Grant #: TF018845 the main components of this service contract include
Provision of Computers and Peripherals

Interested Firms may obtain the Bidding Document from
http://www.moph.gov.lb/ http://bit.ly/2g2NP Ae

The deadline for submission of bids is before
December 23, 2016 at 14:00 Beirut Local Time.